

الزراعي في الضفة الشرقية كان أكبر، على الرغم من أن الزراعة في الضفة الغربية كانت أكثر أهمية نسبياً.

كما يتبين من الجدول أن المردود الصناعي كان هابطاً للغاية في الضفتين كليهما، إنما كان أشد هبوطاً في الضفة الغربية. على أن الفروقات المدهشة هي التي نجدها في طبيعة الصناعات في الضفتين كليهما. فالجدول الثاني يبين أنه على الرغم من أن عدد المنشآت الصناعية في الضفة الغربية كان أكبر، فإن أحجام هذه المنشآت الموجودة في الضفة الغربية كانت أصغر من منشآت الضفة الشرقية. كما تبين أن المنشأة الصناعية في الضفة الشرقية كانت — كمعدل عام — أكبر بأربع وثلاثين مرة من المنشأة الصناعية في الضفة الغربية من حيث الأصول والموجودات الثابتة، وكانت أكبر بأربعين مرة من حيث قيمة المردود، كما كانت توظف عمالاً أكثر بنسبة ٤٠٪ وكانت تقدم أجوراً للعمال أكثر من مضاعفة.

## الجدول رقم ٢

المؤشرات الصناعية في الضفتين الغربية والشرقية (١٩٦٥) بالدنانير الأردنية

معدل الأجر للعامل	معدل التوظيف	معدل المردود	معدل الأصول الثابتة	عدد المنشآت	
٨٣,٩	٤,٦	٢٥٤٤,٢	١٢١,٨	٣٧١٦	الضفة الغربية
١٩٢,٠	٦,٤	٩٢٥٧,٥	٤٨٨٧,١	٣١٢٢	الضفة الشرقية

المصدر: و. شرايحة، النمو الاقتصادي في الاردن، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨، ص ١٧٨.



هذه المؤشرات الاقتصادية تشير في مجموعها إلى الخصائص الأساسية للمؤسسات الصناعية في الضفة الغربية في أثناء العهد السابق للاحتلال. وكانت هذه المؤسسات على العموم، من حجم الورش وفي مستوى الحوانيت، وذات مردودات رأسمالية محدودة للغاية، وكانت تدار وتُشغَل من جانب أصحابها أنفسهم. والحقيقة أنه لم تكن هناك سوى أربع مؤسسات صناعية في الضفة الغربية تستخدم كل منها مائة عامل أو أكثر\*. وان

\* شركة بلاستيك الاردن (٢١٥ عاملاً)، الشركة الاردنية للزيوت النباتية (٢٠٠)، شوكولاته سيلفانا (١٠٠)، وسجائر القدس (١٠٠).